

Distr.: General
28 August 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، موجهة إليكم
من سعادة السيد آيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق).
وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) شفق غوكتورك
المستشار الأول
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات حكومي، أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/55/1012-S/2001/678) الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونان لدى الأمم المتحدة، وأسترعي انتباهكم إلى ما يلي:

كان الرئيس رؤوف ر. دنكتاش بجلاء، في رسالته المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/55/986-S/2001/575) الموجهة إليكم قد أوضح موقف الجانب القبرصي التركي فيما يتعلق بقراري المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الطلب الرابع الذي تقدمت به الإدارة القبرصية اليونانية وقضية لوازيدو. ولكن نظرا لأن ممثل القبارصة اليونانيين قد أورد إشارات إلى القرارين المذكورين أعلاه في رسالته، أجدني مضطرا لأن أؤكد من جديد موقفنا الذي بسطه الرئيس دنكتاش.

ففي كلا القرارين المذكورين أعلاه، استندت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في أحكامها إلى اعتبارات سياسية متجاهلة في ذلك الحقائق والشرعية السائدة في الجزيرة. وأخطأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعزل الجمهورية التركية لشمال قبرص، التي لديها الولاية على الجزء الشمالي من الجزيرة، عن إجراءات المحكمة. وبدلاً عن ذلك، اعتبرت المحكمة تركيا، التي ليس لديها أي ولاية على شمال قبرص، هي الطرف في الإجراءات وخلصت إلى أنها انتهكت بعض مواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وعلى العكس، فإن تركيا، بوصفها قوة ضامنة، هي التي وضعت حداً لسفك الدماء في قبرص بتدخلها في الوقت المناسب في عام ١٩٧٤، لم تفعل شيئاً سوى حماية أهم حقوق الإنسان الأساسية في الجزيرة.

إن غرض الإدارة القبرصية اليونانية بتقديم مثل هذه الطلبات إلى المحكمة هو الحصول على سلاح يمكن استخدامه لتغيير الثوابت التي أرسيت من خلال المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة لصالحها. وفي أعقاب هذين القرارين، ذكرت القيادة القبرصية اليونانية أنها لن تقبل سوى حل يتسق مع قرارات المحكمة الأوروبية، رافضة بذلك معايير الأمم المتحدة مثل ثنائية المنطقة، والمبادلة و/أو التعويض الشاملين لتسوية مسائل الممتلكات التي تشكل الدعائم اللازمة لإمكانية التوصل إلى اتفاق في قبرص.

كما أن ما توصلت إليه المحكمة بشأن الطلب الرابع المتعلق بـ ”الأشخاص القبارصة اليونان المفقودين وأقاربهم“ لا يستند إلى مبررات. وتركيا، كما هو واضح من تشكيل اللجنة الثلاثية المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص وهي الهيئة الوحيدة المختصة

المكلفة بولاية إجراء تحقيق فعال في مصير الأشخاص المفقودين، ليست طرفاً في هذه المسألة. ولتسوية هذه المسألة، ينبغي أن يسمح للجنة المعنية بالأشخاص المفقودين بإكمال ولايتها، وفقاً لاختصاصاتها وإجراءاتها المتفق عليها، ولاقتراحات سعادتكم الواردة، في رسائلكم الموجهة إلى الطرفين في عام ١٩٩٦. إن رفض الإدارة القبرصية اليونانية للمعايير المذكورة أعلاه هو الذي يحول دون إنجاز اللجنة لمهمتها. وفي ضوء هذه الحقائق، يأتي لجوء الإدارة القبرصية اليونانية إلى قنوات أخرى ليوضح أن هدف الإدارة القبرصية اليونانية ليس في الحقيقة هو تحديد مصير "الأشخاص المفقودين"، ولكن استغلال مسألة إنسانية لأغراض سياسية والقيام بدعاية زائفة على حساب الجانب التركي.

وتمشيا مع هذه السياسة، ما برحت الإدارة القبرصية اليونانية، تضلل عمدا عائلات الأشخاص المفقودين من اليونان ومن القبارصة اليونانيين، طوال هذه السنوات بما يحملها على الاعتقاد أن أحبائها ما زالوا على قيد الحياة. وظلت هذه الحالات تتكشف واحدة تلو الأخرى في جنوب قبرص. وقد نقلت الصحافة القبرصية اليونانية مؤخرًا، قصة الرقيب اليوناني، كريستوس كوكولاريس، الذي لقي حتفه أثناء القتال في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٤ ودفن في قبر جماعي في مقبرة لاكاتاميا العسكرية (بجنوب قبرص) بعد حوالي أسبوع من ذلك التاريخ. ورغم أن هذا الأمر كان معروفًا للإدارة القبرصية التركية، فقد احتفظ به عمداً سراً عن أسرته.

وفيما يتعلق باستنتاجات المحكمة بشأن "منازل وممتلكات الأشخاص المشردين"، أود أن أوضح أن المحكمة قد تجاهلت الثوابت الأساسية، وبالتحديد ثنائية المنطقة التي تستلزم تسوية المطالبات المتبادلة للممتلكات من خلال المبادلة و/أو التعويض الشاملين. ويتجاهل قرار المحكمة كذلك حقيقة أن مسألة الأشخاص المشردين قد تمت تسويتها من خلال اتفاق التبادل الطوعي للسكان، الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في فيينا عام ١٩٧٥. ووفقاً لذلك الاتفاق، الذي نفذ تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، انتقل القبارصة الأتراك إلى الشمال وانتقل القبارصة اليونان إلى الجنوب. وفضلاً عن ذلك، يتجاهل القرار حقيقة أن الجانبين في قبرص مفصولان بواسطة "خط أخضر" منذ عام ١٩٦٣ وبترتيب لوقف إطلاق النار منذ عام ١٩٧٤ تم التوصل إليه برعاية الأمم المتحدة. ويتجاهل القرار كذلك حقيقة أن منطقة فاصلة معترفاً بها دولياً، تحت رقابة بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، قد أنشئت بين الإقليمين المعنيين للجمهورية التركية لشمال قبرص والإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص.

وفيما يتعلق بقرار المحكمة المتصل بـ "بالأوضاع المعيشية للقبارة اليونان" في الجمهورية التركية لشمال قبرص، أود أن أؤكد أن جميع القبارة اليونان يحصلون على نفس الحقوق التي يتمتع بها السكان الآخرون دون أي تمييز. ومستوياتهم المعيشية مساوية لمستويات القبارة الأتراك في المنطقة. وحسبما أشير إليه أيضاً في تقرير سعادتكم عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/496 و Corr.1)، فإن السلطات قد اتخذت جميع التدابير اللازمة على الوجه المطلوب لزيادة تعزيز المستويات المعيشية للقبارة اليونان المقيمين في شمال قبرص وكفالة استمرار رفاههم.

وخلافاً لادعاءات ممثل القبارة اليونان، فإن تركيا لا "تحتل" قبرص وليس لديها "مخططات توسعية في قبرص". وفي الحقيقة، فقد تدخلت تركيا في قبرص، وفقاً لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، من أجل وضع حد لمخططات اليونان التوسعية التي بلغت ذروتها، في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، بغزو اليونان للجزيرة. ولقد يشار إلى أن الزعيم القبرصي اليوناني كبير الأساقفة مكاريوس نفسه في ذلك الحين، ذكر في كلمته أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، أن اليونان قد غزت، بالتأكيد، الجزيرة في تموز/يوليه ١٩٧٤.

واليوم فإن الإدارة القبرصية اليونانية وحدها، بدعم من اليونان، هي التي لديها مخططات توسعية في قبرص. ولا يمضي يوم دون صدور بيانات من القيادة القبرصية اليونانية داعية إلى غزو قبرص الشمالية وكاشفة عن استعدادهم من أجل هذه الغاية. وكما ذكر مؤخراً الزعيم القبرصي اليوناني السيد غلافكوس كليريديس "فإن إعادة تسليح قبرص الجنوبية مستمرة في إطار المبدأ العسكري اليوناني-القبرصي اليوناني المشترك"، (صحيفة بوليتيس القبرصية اليونانية اليومية بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

في ضوء ما ورد ذكره أعلاه، فإن الوجود العسكري التركي في الجمهورية التركية لشمال قبرص، وفقاً لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، يمثل مطلباً أمنياً حيوياً للشعب القبرصي التركي. ويمكن أن تفهم الحاجة لاستمرار هذه الضمانات الأمنية بالنظر إلى التاريخ القريب للجزيرة. فقد شهدت السنوات بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ قسوة وعنفاً وانتهاكات لحقوق الإنسان بصورة لم يسبق لها مثيل ارتكبتها القبارة اليونان ضد الشعب القبرصي التركي. ونتيجة للفظائع القبرصية اليونانية خلال تلك السنوات، اقتضى الأمر إخلاء أكثر من ١٠٣ من القرى واضطر ٣٠.٠٠٠ من القبارة الأتراك للجوء إلى جيوب في ظروف غير إنسانية طوال ١١ عاماً خوفاً على حياتهم.

وفيما يتعلق بالإشارة إلى "الإدارة المحلية الفرعية"، يكفي القول أن الجمهورية التركية لشمال قبرص، التي أسسها الشعب القبرصي التركي من خلال ممارسة حقه الجوهري في تقرير المصير، هي دولة مستقلة ذات سيادة. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن تركيا تعترف بالجمهورية التركية لشمال قبرص وتحترم سيادة هذه الدولة واستقلالها. وفي حقيقة الأمر، فإن الإدارة القبرصية اليونانية، بتعلقها بلقبها المغتصب بوصفها "حكومة قبرص"، هي التي تحاول أن تجعل الدولة القبرصية التركية "إدارة فرعية" تابعة لها تحقيقاً لتطلعاتها الطويل الأجل لجعل قبرص جزيرة يونانية تضم "أقلية" قبرصية تركية.

ويدعي ممثل القبارصة اليونان أن تركيا "تتابع دون كلل قبول ما يسمى بـ 'الحقائق'" الناشئة عن غزوها غير المشروع للجزيرة في عام ١٩٧٤. ومن الواضح أن ممثل القبارصة اليونان يجد صعوبة في قبول أن حقائق اليوم، ولا سيما وجود دولتين في قبرص، لم تظهر في عام ١٩٧٤ ولكنها ظهرت في عام ١٩٦٣ نتيجة لتدمير الإدارة القبرصية اليونانية للشراكة في جمهورية قبرص. ولم يترك ذلك للجانب القبرصي التركي خياراً سوى إنشاء إدارته الخاصة ومن ثم دولته الخاصة في نهاية المطاف. أما حقيقة وجود إدارتين في الجزيرة منذ تدمير الجانب القبرصي اليوناني لجمهورية قبرص في عام ١٩٦٣ فقد أكدها السيد غلافكوس كليريدس في مذكراته المعنونة قبرص: شهادتي حين قال:

"... بسبب تمزيق النظام الدستوري نشأ وضع غريب، أصبحت بموجبه سلطة الدولة، من جانب، تحت السيطرة المطلقة لليونان، وعلى الرغم من أن الحكومة قد أعتُرف بها دولياً، فعلى الصعيد الداخلي نشأت جيوب تركية داخل أراضي الجمهورية أنشئ فيها أولاً تنظيم أولي لغرض حكم القبارصة الأتراك ... ثم تطور التنظيم العسكري - السياسي الأولي للأتراك في الجيوب ليصبح إدارة مؤقتة تقوم على ميثاق، وفي الوقت نفسه، تم الفصل بين السلطتين السياسية والعسكرية".

وفيما يتعلق بالإدعاء الذي لا أساس له بشأن "جلب ١٢٠.٠٠٠ مستوطن" إلى شمال قبرص، أود أن أذكر أن الجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة الوحيدة المختصة للقيام بتعداد للسكان في أراضيها. وبما أن هذه البيانات تتضارب مع النتائج المعلنة للتعداد الذي قامت به الجمهورية التركية لشمال قبرص، فإنها لا يمكن أن تكشف عن الصورة الحقيقية فيما يتعلق بالسكان في هذا البلد.

أما السيد سوتوس زاخيوس، بوصفه ممثلاً للإدارة القبرصية اليونانية، وهي إدارة غير قانونية وغير شرعية اغتصبت، بقوة السلاح، لقب "حكومة قبرص" وأمرت بارتكاب مذابح للشعب القبرصي التركي ولا تزال حتى هذا اليوم تفرض إجراءات حظر غير إنسانية

عليه، فيجرؤ على الحديث عن "سيادة القانون" و "المصالح الحقيقية" للشعب القبرصي التركي. ثم يأتي وصف الجانب القبرصي اليوناني أي موقف يضمن الحقوق الشرعية والمساواة في السيادة للشعب القبرصي التركي بأنه "شروط مسبقة غير مقبولة" ليكشف عن استهانة الإدارة القبرصية اليونانية بسيادة القانون وبحقوق الشعب القبرصي التركي ومصالحه.

والإدارة القبرصية اليونانية، التي تدعي أن "التركيز الأساسي ينبغي أن ينصب على مضاعفة الجهود للتوصل إلى حل عادل وعملي"، تلجأ بدلاً عن ذلك، من خلال استغلالها للقبها المزيف بأما "حكومة قبرص"، إلى محافل مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حتى تدمر أساس هذه التسوية. ونحن نشق في أنكم ستبدلون قصارى جهدكم لحمل الإدارة القبرصية اليونانية على ضرورة الكف عن جميع هذه الأنشطة التي تعيق جهودكم الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وعملية. وتعتقد حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص أن أي نهج لتحقيق تسوية في قبرص ينفصل عن الحقائق التاريخية والقانونية والسياسية للجزيرة سيكون مصيره الفشل، على نحو ما دلت عليه ثلاثة عقود من المفاوضات.

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص